المقدمة

تعد محافظة البصرة الميناء التجاري الرئيسي في العراق حيث يمتلك الاقتصاد المحلي في محافظة البصرة قطاعا عاما كبيرا يهيمن على اغلب القطاعات الاقتصادية وقد تعرضت معظم شركات القطاع العام لأعمال النهب والتخريب على اثر التغيير السياسي عام ٢٠٠٣ مما أدى إلى توقفها بشكل كامل أو جزئي ولم يكن بالإمكان تأهيل هذه الشركات لأسباب عديدة من اهمها عدم تخصيص الموارد المالية الكافيه لهذا الغرض وان ما تم تخصيصه لتأهيل هذه الشركات وتشغيلها لم يسد الا حاجة عدد محدود من الشركات لذالك اتجهت وزارة الصناعة والمعادن للبحث عن مصادر أخرى لتشغيل معاملها.

ففي منتصف عام ٢٠٠٥ تم اعداد مسودة تشريع معدل لخصخصة الشركات المملوكة للدولة وبصيغ مختلفة كان أحدها المشاركة بين القطاعين العام والخاص . حيث تم إحالة مجموعة من شركات القطاع العام إلى الاستثمار من قبل القطاع الخاص على اساس المشاركة بالإنتاج.

و بالرغم من الظروف الصعبة التي يمر بها العراق كان هناك إقبال ملحوظ للاستثمار في هذه الشركات إذ تم التعاقد على المشاركة في سبعة معامل منها خمسة معامل للاسمنت و معمل للصناعات الكهربائية.

أولا : العوامل الجاذبة للاستثمار في البصرة

1. الاستقرار السياسي والأمني

ان محافظة البصرة تنعم بأستقرار سياسي و أمني نسبي ممكن ان يتطور لاحقاً لتشكيل احد العناصر الجاذبة للاستثمار الأجنبي في البصرة او مما يعزز البيئة الإستثمارية في البصرة انضمام العراق إلى المؤسسة الدولية لضمان الاستثمار(MIGA) التابعة للبنك الدولي من خلال توفير التأمين ضد المخاطر السياسية ، كالضمانات ضد مخاطر نزع الملكية و الإخلال بالتعاقدات والحروب و الاضطرابات الأهلية وهو مايسهم في تشجيع المستثمرين الأجانب للإستثمار في العراق عامه والبصرة خاصة او يمكن للبصرة ان تتبنى حلاً آنياً و سريعاً يكمن يكمن في تطبيق صيغة (مناطق الاستثمار الامنه) توفر لها الحماية الأمنية و البنية التحتية للمشاريع الاستثمارية.

2. النظام القضائي

على الرغم من بعض نقاط الوهن التي تؤشر على النظام القضائي في البصرة الا انه يمتلك من العدل الفاعلية ما ييسر جذب الإستثمارات الأجنبية إلى البصرة يحدد القانون المدني لسنة ١٩٨٩ المعاملات المدنية ويغطي القانون قواعد الصلاحيات والقضايا الإجرائية ومن القوانين ذات الصلة القانون التنفيذي لسنة ١٩٨٠ والقانون رقم ٣٠ لسنة ١٩٢٨.
وبموجب هذين القانونين لا تنفذ الأحكام القضائية الصادرة من قبل محاكم غير عراقية في العراق ، لا يوجد نص في قانون الإستثمار لسنة ٢٠٠٦ يغطي تنفيذ الأحكام القضائية و القرارات الأجنبية

3.البيئة المالية

التحدي الآخر أمام الحكومة المحلية في البصرة يتمثل بخلق بيئة مالية مستقرة ومفتاح الاستقرار هو تحقيق معدل تضخم منخفض الذي يعني نسبة فوائد منخفضة وعلاقات صناعية جيدة و أسعار صرف مستقرة.أن المستثمرين الأجانب يعدون التضخم المنخفض اساس بناء اقتصاد السوق وعندما تزيد معدلات التضخم أو تتذبذب و بشدة اسعار صرف العملات المحلية أو تتعدد أسعارها سينعكس ذلك على القرارات الاقتصادية ولذلك فأن سلامة الأوضاع النقدية واستقرارها من أهم الأمور التي تساعد في حسن اتخاذ القرارات الاقتصادية وقد شهد العراق عموماً و البصرة خصوصاً معدلات تضخم مرتفعة عام ٢٠٠٦

4.فاعلية اقتصاد السوق

هذا التحدي الذي يواجه الحكومة المحلية في البصرة يكمن في تحرير الإقتصاد و إعادة هيكلته واتخاذ الخطوات الكفيلة بتحرير السوق بما في ذلك سوق العمل و يتطلب تحرير الإقتصاد تعزيز دور القطاع الخاص في الإقتصاد المحلي بأستخدام اللوائح بالنظم و التشريعات والتمويل اللازم لتطويره لكي يستطيع ان يؤدي دوراً ريادياً في الإقتصاد البصري.

5. البيئة الأساسية (التحتية)

تتوفر في البصرة الحد الأدنى المعقول من بعض عناصر البنية الأساسية مثل طرق المواصلات و الاتصالات و الموانئ و الطاقة و المياه لكنها تحتاج إلى استثمارات كبيرة لتطويرها لأن الشركات الأجنبية تهتم كثيراً بمدى توافر البنية التحتية الذي يؤثر كثيراً في طبيعة القرار الاستثماري لها.

اهم المشاريع الاستثمارية في البصرة

هنالك مشاريع للقطاع العام متوقفة حالياً او تعمل بأقل جهد من طاقتها المتاحه لأسباب تتعلق بتقادمها او لعدم توفر رؤوس أموال لتشغيلها او غير ذلك ومن هذه المشاريع مايأتي :

- **مشروع الزيوت النباتية في خور الزبير**
- **مشروع الانابيب الملحومه طولياً في خور الزبير**
- **الشركة العامه للصناعات البتروكيمياوية في خور الزبير**
- **الشركة العامه لصناعة الأسمدة الكيمياوية في خور الزبير**
- **الشركة العامه لصناعة الحديد والصلب في خور الزبير**
- **الشركة العامه لصناعات الورقية في الهارثة**
- **شركة ابن ماجد العامه للصناعات الهندسية في حي الحسين**

معوقات الإستثمار في البصرة

١.العوائق المالية

تتضمن العوائق المالية بصورة اساسية عدم القدرة على تأمين رأس المال التشغيلي وعلى تمويل نمو الأعمال تشكل معدلات الفائدة المرتفعة مصدر القلق الرئيسي للمقترضين فضلا عن تقص المعرفة بالمعلومات المتعلقة بالمؤسسات المالية وغياب الثقة بالمصارف إذ ان (١٠٪)فقط من الشركات الصغيرة و المتوسطة الحجم في البصرة تقوم بالتعامل مع المصارف وهذه النسبة اقل من معدل العراق البالغ (١٢٪).

٢.العوائق الأمينة

تتأثر بيئة الأعمال في البصرة بالمشكلات الأمنية اكثر من بقية المحافظات العراقية و تؤثر المشكلات الأمنيه على المشاريع في البصرة من خلال تأثيرها على النقل و مدى توافر البضائع و قدرة العمال على الوجود في مكان معين و تتأثر المشاريع الصغيرة و متوسطة الحجم كثيرا بالجريمة والسرقات فضلا عن ذلك فأن تأثير الصراعات القومية والطائفية ببيئة الأعمال في محافظة البصرة اكثر من المعدل في عموم العراق.

٣. عوائق سوق العمل

تصل الكثافة العمالية في محافظة البصرة إلى ٥ و ١٠ عمال لكل شركة وهو اعلى بقليل من المعدل الوطني في العراق الذي يبلغ ٣ و٨ والجدير بالذكر ان معدل العمال الأعلى في محافظة البصرة في قطاع البناء بمعدل ٦ و ١٨ عاملا لكل شركة صغيرة او متوسطة الحجم و يتأثر أصحاب المشاريع العاملة في البصرة كثيرا بالأجور المرتفعة التي يدفعونها للعمال وعدم وجود المهارات المطلوبة وقلة انضباط العاملين.

٤. عوائق البنية التحتية

ترتبط هذه العوائق بالبنية التحتية في محافظة البصرة التي تتعلق بالكهرباء والنقل و المياه و الاتصالات معظم المشاريع القائمة في البصرة تعوض عن الكهرباء الوطنية بما تحصل عليه من كهرباء المولدات الأهلية او المشتركة. وهي مايترتب عليها تكاليف إضافية لا تؤثر سلبياً في التركيب المالي للشركات فحسب إنما على نوعية الإنتاج أيضا.

٥. عوائق تكنولوجيا الاتصال و المعلومات

ن انتشار استخدام الحاسبات والانترنيت في الشركات العامة في البصرة متدن جدا إذ لا يزيد عدد الشركات التي تستخدم الحاسوب عن ٢٢٪ في حين تملك ٩٪ منها خط انترنيت.

٦. الفساد الاقتصادي

ويعاني المستثمرين في محافظة البصرة في جميع القطاعات من الفساد الطاغي خلال تعاملاتهم مع الجهات الحكومية